٢٤

الظواهر اللهجية النحوية وأثرها في إثراء النحو العربي

م.د. شيماء عبد الزهرة نعمان

الجامعة المستنصرية – كلية الآداب /قسم اللغة العربية

الملخص :

هذا البحث يدرس الظواهر اللهجية ذات الطابع النحوي وما لها من أثر في إثراء النحو العربي نظرًا لوجود عدة ظواهر لهجية نجدها واضحة بينة في تنوع علامات الإعراب وما يقابلها من تنوع في علامات البناء أيضًا فيما تتألف منه اللغة من اسماء وأفعال وحروف، وما يدلُّ على هذا التنوع الاختلاف الواضح في الكلمات من حيثُ الإعراب والبناء فقد يُحكَمُ لكلمةٍ بالإعراب في لغة عربية أو لهجة ما، على حين نجدها مبنية في لغة أخرى مع وجود الاخلاف في علامات الإعراب والبناء تبعًا لتلك اللهجة، أو اللغة، وتبعًا لهذا الاخلاف اللهجي تختلف وظيفتها ورتبتها النحوية وربما أعمل اللفظ في لهجة معينة بذاتها. وقد تلجأ بعض لهجات العرب للإهمال على النقيض مما هو في لهجة أخرى وقد قُسِمتُ المادة على مباحث ثلاثة درستُ في الأول منها: الظواهر اللهجية بين الإعراب والبناء، وفي المبحث الثاني: الظواهر اللهجية بين الإعمال والإهمال والوظيفة والرتبة النحوية، وفي المبحث الثالث: الظواهر اللهجية بين الحذف والاثبات.

وأبرز نتائج البحث أنَّه ألقى الضـــوء على عدد من اللهجات العربية البارزة واتضـــح في ضـــوء البحث أن تعدد اللهجات وتباينها أثرى النحو العربي، وأنَّ من اللهجات العربية ما يمكن أن نضعه تحت باب تنوع علامات الإعراب والبناء، ومنها ما يمكن وضـــعه تحت عنوان الحذف والاثبات، وهناك بعض الألفاظ قد تعددت وظيفتها في الجملة، إذ قد يمنح اللفظ في بعض الأحيان وظيفة ورتبة نحوية على لغة بعينها ويمنع تلك الوظيفة في لهجة اخرى.

الكلماتُ المفتاحية : ظواهر لهجية، الإعراب، البناء، الإعمال، الإهمال، لهجة.

Dialectal-grammatical phenomena and their impact on enriching Arabic grammar

Summary:This research studies dialectal phenomena of a grammatical nature and their impact on enriching Arabic grammar, given the presence of several dialectal phenomena that we find clearly evident in the diversity of signs of syntactic and syntactic structure in nouns, verbs, and letters. We may find that a word is Arabized in a certain Arabic

dialect, and constructed in others, and we may find it It is based on one movement in one dialect, and on another movement in one dialect Other, or it is parsed with a specific syntactic movement or with a certain letter, and we find it in another dialect in another case, and the word may have a different function depending on the dialect of the speaker, and the pronunciation may be used in a particular dialect by itself, and neglected in others. The material was divided into three sections, the first of which I studied: parsing and construction, the second section: deletion and confirmation, and the third section: implementation, neglect, and functional multiplicity.

The most prominent results of the research are that it shed light on a number of prominent Arabic dialects, and it became clear in the light of the research that the multiplicity and variation of dialects enriched Arabic grammar, and that among the Arabic dialects there are some that can be placed under the heading of diversity of grammatical and constructional signs, and some that can be placed under the heading of deletion and affirmation, and there are some Words have multiple functions in the sentence, as a word may sometimes give a function in a particular language and prevent that function in another dialect.

Keywords: dialect phenomena, parsing, construction, implementation, neglect, dialect.

توطئة:

الحمد لله الّذي يسر لنا القرآن بلسانٍ عربي، وجعلنا شعوبًا وقبائل، ففي تعدد اللغات واللهجات فوائد جمة يمكن تلمس بعض آثارها في هذا البحث والذي وسمتُه بـ (الظواهر اللهجية النحوية وأثرها في إثراء النحو العربي)، درستُ فيه ظواهر لهجية نحوية كان لها أثرها البارز في إثراء وتشكيل النحو العربي، وما له من أثر في التقعيد النحوي ، فهناك العديد من الظواهر اللهجية ذات الطابع النحوي يمكن أن نلحظها في تنوع علامات الإعراب والبناء فيما يخص الأسماء والأفعال والحروف إذ تعرب الكلمة في لهجة معينة وتبنى في غيرها، وقد تكون علامات الإعراب في

لهجة ما بحركات الإعراب المعروفة(الضمة، والكسرة والفتحة والسكون) أو بالحروف في لهجة أخرى، وقد يكون للكلمة رتبة ووظيفة نحوية مختلفة تبعًا للهجة القائلة بها وربما أعمل اللفظ في لهجة معينة ولكن تم اهماله في لهجة أخرى، ومن هنا يمكننا تلمس بعض الظواهر اللهجية النحوية.

اللهجة مثلما وردت في المعجمات العربية تعني اللسان أو طرفه أو جرس الكلام. وهي ما جُبِلَ عليه الانسان من لغة فأصبحت لغة معتادة نشأ عليها[١]. واللهجة في الاصطلاح ما هي إلا مجموعة من الظواهر اللغوية التي تنتمي بدورها إلى بيئة جغرافية خاصة، وما يميزها اشتراك جميع أفراد هذه البيئة في تلك الظواهر[٢].

وإنَّ المقصود بالظواهر اللهجية النحوية هو اختلاف القبائل العربية في لهجاتها بشكل يؤثر في تراكيب الجمل أو اختلافها في حركات الإعراب والبناء للكلمة إلى جانب ما تعنيه من رتبة نحوية اضفتها عليها تلك اللهجة إذ ما نُسِبت إلى لهجة ما بعينها، وكان من أهمِّ أسباب اختيار الموضوع:

١- التعرف على أهم اللهجات العربية والتي شكلت بدورها ظواهر لهجية نحوية.

٢- التعرف على أهم اللهجات العربية التي كانت وراء تنوع علامات الإعراب والبناء وغيرها من الظواهر النحوية اللهجية.

٣- بيان ما إذا كان استعمال لهجات بعينها سببًا في اثبات بعض الألفاظ أو حذفها في لهجات أخرى نتيجة لعامل لهجي منسوب إلى لغة بعينها.

المبحث الأول: الظواهر اللهجية بين الإعراب والبناء وضمّ: المثنى، وجمع المكر السالم، والأسماء الموصولة، والممنوع من الصرف، والمفعول فيه: (أمس، حيث، لدن، مع).

([1]) ينظر: لسان العرب ، ابن منظور ، ط٤، دار صادر بيروت– لبنان، ٢٠٠٥م: (مادة لهج).

([2]) ينظر: فقه اللغة، مناهله ومسائله، محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، ط١، بيروت، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م: ١٦، واللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبد الراجحي،ط١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م: ٤٣- ٥٢.

والمبحث الثاني: وخصصته بدراسة الظواهر اللهجية بين الإعمال والإهمال والوظيفة والرتبة النحوية،-ليس وما شابهها وضمَّ: ضمير الفصل، الفعل والفاعل وما ينوب عنه، الاستثناء، البدل التميمي، وإجراء القول مجرى الظن، والحال.

والمبحث الثالث: الظواهر اللهجية بين الحذف والاثبات. وضمّ: خبر لا النافية للجنس، الفعل المضارع المؤكد.

وكان منهجي في البحث قائمًا على استقراء المادة المختصّة بعنوان البحث، ثم تصنيف كُلّ بحسب المادة وبحسب الظواهر اللهجية النحوية، ثم الشروع بتحليلها وبيان وظيفتها ورتبتها النحوية والوقوف على الدور البارز لتلك اللهجات في ارساء القواعد النحوية، ثم تحاول الباحثة أن تخرج بنتائج معتبرة مستمدة من موضوع ومنهج البحث. والحمد لله أولًا وآخرًا.

المبحث الأول: الظواهر اللهجية بين الإعراب والبناء

تعددت وتنوعت الظواهر اللهجية النحوية بين الإعراب والبناء تبعًا لتعدد لهجات القبائل العربية، وهي في تعددها ذاك أثرت النحو بالكثير من القواعد النحوية التي أصبحت فيما بعد مادة أعتمدها النحاة واللغويون في تأصيل النحو وتقعيده، وقد برزت ظواهر كثيرة سأحاول القاء الضوء على أبرز تلك الظواهر اللهجية وأهمها ومن تلك الظواهر:

١- المثنى

ورد عن المثنى لغة في إعرابه بالألف مطلقًا، نسبها أكثر النحاة إلى قبيلة بني الحارث بن كعب [٣]، فيما نسبها آخرون إلى خثعم، وزبيد، وفزارة، وقيس[٤].

وذكر الفرّاء في علة الرفع في (هذان) في قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[٥]، إذ يقول: ((أحدهما على لغة بني الحارث بن كعب، يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف))[٦].

وأنشد لرجل من أسد[٧]:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى ... مَسَاغا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

فقد عدَّ الفراء هذه اللغة أقيس وإن كانت لغةً قليلةً، وعلل ذلك بقوله: ((وذلك وإن كان قليلًا أقيس- لأنَّ العرب قالوا: مسلمون، فجعلوا الواو تابعةً للضمةِ؛ لأنَّ الواو لا تعرب، ثم قالوا: رأيتُ المسلمين، فجعلوا الياءَ تابعة لكسرة الميم، فلما رأوا أنَّ الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها وثبت مفتوحًا تركوا الألف تتبعه فقالو: رجلان في كُلِّ حال)) [٨].

---

(3)- ينظر: **تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة الدينوري(ت٢٧٦هـ)، تح: السيد أحمد صقر، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨١م: ٣٦.**

(4)- ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة(معمر بن المثنى(ت ٢١٠هـ)، تح: محمد فؤاد سنركين، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م: ٢/ ٢١.

(5)- سورة طه: ٦٣.

(6)- معاني القرآن، أبو زكريا الفراء(ت ٢٠٧هـ)، تح: عبد الفتاح اسماعيل شلبي، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢م: ٢/ ١٨٤.

(7)- ينسب إلى المتلمس في ديوانه:٣٤، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، (د.ت): **٧/ ٤٨٧، ولم ينسب في** سر صناعة الإعراب، ابن جني تح: مصطفى السقا، ومحمد الزفراف، وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، دار إحياء التراث العربي،١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م: **٢/ ٧٠٤، ولسان العرب مادة (صمم).**

(8)- معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٨٤.

وذهب ابن جني إلى أنَّ من العرب من لا يخشى اللبس فيدع الألف ثابتة في جميع الأحوال فيقول: (قام الرجلان)، و(ضربت الرجلان) و(مررت بالرجلين) ونسب ذلك إلى بني الحارث وبطن من ربيعة، وعلل ابن جني ذلك بميلهم إلى الألف هروبًا من الياء لخفة الألف وثقل الياء[٩].

وأنشدوا في ذلك[١٠]:

أعْرِفُ مِنها الجِيد والعَينَانَا ومُنخَرينِ أشْبَهـا ظَبْـيانَا

والمراد هنا: العينين. وقد جاء بكلمة(منخرين) على اللغة الفاشية.

وأنشدوا أيضًا[١١]:

إنَّ أبَـاهَـا وأبَـا أبَاهَـا قَد بَلغَا فِي المَجْدِ غَايتَاهَا

إلا أنَّ المبرد أنكر ذلك ورده، فلو سـمي بالمثنى جاز فيه وجهان: أحدهما إعرابه قبل التسـمية، والآخر أن يُجعلَ كـ (عمران)، فيلزم الألف، ويمنع من الصرف، وقيده في التسهيل بأن لا يتجاوز السبعة أحرف[١٢].

وأكده السيوطي بقوله: ((لُزُوم الْألف فِي الْأَحْوَال الثَّلَاثَة لُغَة مَعْرُوفَة عزيت لكنانة وَبني الْحَارِث بن كَعْب وَبني العنبر وَبني الهجيم وبطون من ربيعَة وَبكر بن وَائِل

(9)- ينظر: المنصف ابن جني(ت٣٩٢هـ) تح: ابراهيم مصطفى، ط١، البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٤م: ١/ ٢٠٤.

(10)- البيت لرجل من ضبة كما قال المفضل، وزعم العيني أنه لا يعرف قائله، وقيل: هو لرؤبة، ينظر: خزانة الأدب: ٧/ ٤٢٥، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل(ت٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، مطبعة اوفسيت منير، بغداد، ١٩٨٦م: ١/ ٧١.

(11)- نُسِب إلى رؤبة، ينظر: المنصف: ١/ ٢٠٣، ولم أقف على قائله.

(12)- ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: نور الدين علي بن محمد الأشموني(ت ٩٢٩هـ) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٥م: ١/ ٥٨.

وزبيد وخثعم وهمدان وفزارة وعذرة)) [١٣]، واستشهد لذلك بقول العرب: إن أباها وأبا أباها.

ومما تقدم يتضح أنَّ المثنى وما ألحق بهِ يرفعان بالألف، ويجران وينصبان بالياء المفتوح ما قبلها. وللعرب في المثنى لغة أخرى ألا وهي لزوم الألف في جميع الأحوال، أي؛ في الرفع والنصب والجر، وتنسب إلى بني الحارث بن كعب وقبائل أخر. وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّما يدلّ على الأثر الكبير الذي تتركه اللهجات العربية بما فيها من ظواهر متباينة في قواعد النحو العربي، بالقدر الذي يجعل من النحو العربي نحوًا ثريًا غزيرًا .

وقد علل النحاة هذه اللغة بأنَّ الناطقين بها يقلبون الياء الساكنة ألفًا إذا ما كان الحرف الذي قبلها مفتوحًا فيقولون في نحو: جئتُ إليكَ: جِئتُ اِلاك، وفي نحو السلام عليكمُ: السلام علاكُم[١٤].

٢- الأسماء الموصولة

مما وضعه النحاة أصلًا للموصولات (البنَاءُ)، ولن لم تسلم تلك القاعدة من الشواذ أو المخالف للقاعدة، فهناك أسماء جاءت معربة في لهجات العرب وهي: (الذين، واللاءات، واللائين، وذو، وذات، وذوات، وفيها لهجتان، البناءُ على الأصل وهو ما ورد به القرآن الكريم، وأخرى تعربها ، وعليها جاءت بعض الأشعار، قال

---

(13)- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت): ١/ ١٤٥.

(14)- ينظر: المنصف: ١/ ٢٠٣، والصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس(ت٣٩٥هـ) تح: احمد حسن بسج، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٩٩٧م: ٤٣.

السيوطي: ((وَالَّذين لجمع الْمُذكر بِالْيَاءِ فِي الْأَحْوَال كلهَا))[١٥]. ونسب هذه اللغة إلى طيء، وعقيل، وهذيل. فيقال في حالة الرفع: اللذون بالواو، واستشهد لذلك بقول الشاعر[١٦]:

نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحوا الصَّبَاحا يَوم النُّخَيلِ غَارَةً مِلحَاحَا

أما (الذي، والتي) فقد كان للهجات العرب الأثر البارز فيهما، إذ تنوعت لغات العرب فيهما بين اثبات الياء ساكنة وهو مما يعد على الأصل فيهما، أو حذف الياء واسكان ما قبلها، أو حذفها، وكسر ما قبلها، أو تشديدها مكسورة أو مضمومة.

ولم يرتضِ أبو حيان اختصاص الحذف والتشديد فيهما بالشعر ورأى خلاف ذلك إذ قال: ((ومن ذهبَ إلى أنَّ ما ذُكِرَ من التشديد والحذفِ، بوجهين خاصٌ بالشعر، فمذهبه فاسدٌ؛ لأنَّ أئمة العربية نقلوها على أنَّها لغات جاريةٌ في السعةِ))[١٧]. فقد رأى أنَّها لغات واسعة الانتشار ولم تقتصر على الشعر خلاف لمن خصها بالشعر.

وذكرها السيوطي بقوله إنَّ: ((وَفِي الَّذِي وَالَّتِي لُغَات إِثْبَات الْيَاء سَاكِنة وَهِي الأَصْل وتشديدها مَكْسُورَة قَالَ [١٨]:

---

(15)- همع الهوامع: ١/ ٣٢١.

(16)- نسب الرجز إلى رؤبة في ملحق ديوانه:١٧٢، وبلا نسبة في شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت ٩٠٥هـ) تح: محمد باسل عيون السود، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦م: ١/ ١٣٣، وشرح ابن عقيل:٧٩؛ وهمع الهوامع: ١/ ٣٢١.

(17)-ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح: د. رجب عثمان، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م: ٢/ ١٠٠٤.

(18)- البيتين من بحر الوافر، استشهد بهما المصنف في شرح التسهيل، ابن مالك، تح: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م: ١/ ٣٢، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الانباري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، دار إحياء التراث العربي، مطبعة مصطفى محمد، دار الجيل،١٩٨٢م: ٦٧٥، ولم ينسبهما أحد ممن استشهد بهما.

وليسَ المَالُ فَاعلمه بمَالٍ وإنْ أغـنَاكَ إلا للـذيّ
يَنَالُ بِهِ العَلاءُ وَيصْطَفِيهِ لأقْرَبَ أَقْرَبِيهِ وَلِلقَصِيّ))[١٩]

وهو عند الزمخشري يبنى على الضم كبناء (قبل وبعد) فيما نقل عنه الرضي، مثلما نقل لنا رأي أبي حيان الأندلسي معللًا أنَّ الجزولي سمعه بضمِ الياء كما هو المنقول عن الزمخشري، ثم رآه في الشعرِ المذكورِ مكسورًا، فحكم بإعرابه، وقد تحذف الياءان في (الذي والتي)، مكسورًا ما قبلهما أو ساكنًا[٢٠].

مما تقدم يتضح أنَّ بناء الأسماء الموصولة(الذي، والتي) لا تعدو أن تكون لهجات عربية أختلف فيها.

٣- جمع المكر السالم

من المعلوم أنَّ جمع المذكر السالم يعرب بالحروف، أي: علامة رفعه الواو، وعلامة جره ونصبه الياء، وقد أُلحق بالجمع في إعرابهِ ألفاظٌ سُمِعت فَأُقتُصِرَ فيها على السماع ولم يتعداه[٢١]، نحو قولنا: وبنون، وسنون، وأرضون. وأعرب هذا النوع منها إعراب الجمع لغةً للحجازِ وعليا قيس[٢٢]. وقرأ الحسن قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِونُ﴾[٢٣]. فقد أعرب بالحركات بدل الحروف، مشبهًا زيادتي التكسير فيه بالزيادة التي في جمع المذكر السالم، وهو بهذا قد نقل من الإعراب بالحركات واستبدلها بالحروف.

ولم يرتضِ النحاس ذلك وغلط الحسن في هذه القراءة إذ قال: ((وقرأ الحسن: (الشياطون) وهو غلط عند جميع النحويين. قال أبو جعفر: وسمعت علي بن

---

(19)- همع الهوامع: ١/ ٣٢٠.

(20)- ينظر: شرح الكافية، رضي الدين الاستراباذي، تصحيح يوسف حسن عمر، جامعة فار يونس، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م: ٣/ ١٨.

(21)- ينظر: المصدر السابق: ٢/ ١٣٦.

(22)- ينظر: همع الهوامع: ١/ ١٧٣.

(23)- سورة الشعراء: ٢١٠، وينظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، تح: محمد السيد عزوز، ط١، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ١٩٩٦م: ٢/ ٢٢٦.

سليمان يقول: سمعت محمد بن يزيد يقول: هكذا يكون غلط العلماء إنَّما يكون بدخول شبهة لما رأى الحسن- رحمه الله- في آخره ياء ونونا وهو في موضع اشتبه عليه بالجمع المسلم فغلط ... وقد قرأ هو مع الناس ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ﴾[٢٤]. ولو كان هذا بالواو في موضع الرفع لوجب حذف النون للإضافة))[٢٥].

والمراد أن الشياطين لا يصلح أن ينزلوا بالوحي والأمر بطاعة الله تعالى، ولا يمكنهم الإتيان بمثل ما القرآن ولا أن يأخذوه من الملائكة عن طريق استراق السمع نظرًا لأن الله عزَّ وجل قد حجبه عنهم .

٤- الممنوع من الصرف

تباينت آراء النحاة في علل المنع من الصرف، وتنوعت تبعًا لذلك المسائل النحوية الخاصة بالمنع من الصرف، وقد أدلى علماء النحو بدلوهم، واختلفت وتعددت طرقهم في تحليل وتعليل الأسباب الموجبة للمنع من الصرف لدرجة التكلف، نظرًا لمحاولاتهم وضع الأسباب والعلل وراء منع الاسم من الصرف، فهو عندهم اسم متمكن إلا أنَّه غير أمكن، فإعرابه بالضمةِ رفعًا، وبالفتحةِ نصبًا وجرًا، هذا إذا لم يكن الاسم مضافًا أو معرفًا بالألفِ واللام.

وفي بعض الأحيان يُضطرُ إلى صرف ما لا ينصرف للضرورة، ومما ورد مصروفًا في قراءة وممنوعًا من الصرف في قراءة أخرى قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾[٢٦]، فقد قرأ كثير، وحمزة، وأبو عَمرو(سَلَاسِلَ) بالفتح من غير تنوين لمنع الاسم من الصرف، وفي المقابل قرأ نافع، وعاصم، وكذلك الكسائي(سَلَاسِلًا) بالتنوين نظرًا

---

(24)- سورة البقرة: ١٤.

(25)-إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس(ت ٣٣٨هـ)، تح: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٨م: ٣/ ١٩٤.

(26)- سورة الانسان: ٤.

لعدم منع الاسم من الصرف [٢٧]. وقد أختلف القراء أيضًا في قراءة قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا﴾[٢٨]، فقد اختلفوا في قوله تعالى: (كَانَتْ قَوَارِيرَا) فقرأ كُلٌّ من نافع، وابن كثير، أبي جعفر، والكسائي(كَانَتْ قَوَارِيرًا) بالتنوين بعدِ الاسم مصروفًا، وقرأ الباقون (قَوَارِيرَا) بالفتح نظرًا لمنع الاسم من الصرف فيكون بغير تنوين.

ومما يمكننا ملاحظته أنَّ من قرأ من القراء بالتنوين؛ أي بالصرف هم من بيئات مختلفة فمنهم من هو من بيئة حجازية أمثال: نافع، وابن كثير، وأبي جعفر، ومنهم من كان من الكوفة أمثال عاصم والكسائي، وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّما يدلُّ على أنَّ منع الاسم من الصرف ما هو إلا لهجة سادت في بيئة معينة إذ ((أنَّ صرفُ ما لا ينصرف مطلقًا لغةٌ))[٢٩].

ونقل لنا صاحب الاتحاف أنَّ لهجة بني أسد لا يوجد فيها اسم يمنع من الصرف فلهجتهم الصرفُ مطلقًا، إلا أنَّ الدكتور علي ناصر غالب حدد في ضوء بحثه في لهجة قبيلة أسد ظاهرتين ولم يجد غيرهما إذ قال: ((وخلال البحث عن مظاهر هذه الظاهرة في لهجة أسد لم أعثر على ما يمثل جميع حالات الممنوع من الصرف التي ذكرها النحويون إلا على حالتين))[٣٠]. وهما: صرفُ كُلِّ صفةٍ لحقتها الألف والنون في نحو: (غَضْبَان)، والأُخرى صرفُ (مُوسَى).

وعلى هذا فيمكنُنا نسبة هذه اللهجة إلى بيئة البادية في وسط شبه الجزيرة العربية، ويبدو أنَّ التفريق بين اسمٍ وآخر هو مرحلةٌ متطورةٌ عن سابقتها.

ويبدو لي أنَّ ما تكلمت ونطقت بهِ العرب هو العِلةُ الحقيقيةُ في منع الاسم من الصرف؛ وليس ما أعتل به النحاةُ تسويغًا للمنع.

٥- الظروف: المفعول فيه

١- أمس

---

(27)- ينظر: الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تح: علي ناصف النجوي، ود. عبد الفتاح شلبي، (د. ط)، الهيأة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م: ٧/ ٣١٦.

(28)- سورة الانسان: ١٥.

(29)- حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد الصبا(ت١٠٢٦هـ)، تح: محمود الجيل، ط١، مكتبة الصفا، القاهرة، ٢٠٠٤م: ٣/ ٢٠٨.

(30)- اللهجات العربية – لهجة قبيلة أسد، د. علي ناصر غالب، ط١، عمان – الأردن، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م: ١٦٤.

ذهب سيبويه في معرض حديثهِ عن الظروف إلى القول(أمس) إذ استعمل غير ظرفٍ فإنَّ مذهب أهل الحجاز فيه البناءُ على الكسر في جميع أحواله؛ أي رفعًا ونصبًا وجرًا، مثلما هو استعماله ظرفًا، إذ نقول: ذهبَ أمسِ بما فيه، وأحببتُ أمسِ، وما رأيتُكَ مُذ أمسِ[٣١].

وذكر سيبويه أنَّ بني تميم يتفقون مع الحجازيين في حالة النصب والجر والبناءِ على الكسر، فهم يعربونه إعراب ما لا ينصرفُ في حالة الرفع واستشهد لذلك بما قاله أحد شعرائهم[٣٢]:

اعتصم بالرجاء إنْ عنَّ بأسُ وتناسَ الذي تضمّنَ أمسُ

ولا يصرف في حالة النصب أو الجرّ عند بعض بني تميمَ، وعلة ذلك ما ذُكِرَ في كلمة(سَحرَ) من العدلِ والتعريفِ ومنه قول الشاعر[٣٣]:

إنِّي رأيتُ عجبًا مُذْ أَمْسَا عجائزًا مثلَ السعالِي خَمْسَا

ويقولُ السيوطي: ((أمس اسْم معرفَة متصرف يسْتَعْمل فِي مَوضِع رفع وَنصب وجر وَهُوَ اسْم زمَان مَوْضُوع لليوم الَّذِي أَنْت فِيهِ أَو مَا هُوَ فِي حكمه فِي إِرَادَة الْقرب فَإِن اسْتعْمل ظرفا فَهُوَ مَبْنِيّ على الْكسر عِنْد جَمِيع الْعَرَب وَعلة بنائِهِ تضمنه معنى الْحَرْف وَهُوَ لَام التَّعْرِيف))[٣٤].

وإنَّ من العرب من ينونُ الاسم في حالاتهِ الثلاثة، ومنهم من يبنيهِ على الكسرِ تشبيهًا له بالأصوات[٣٥].

٢- حيثُ

ذكرها صاحب اللسان بقوله: ((حيث: ظرف مبهم من الأمكنة، مضموم، وبعض العرب يفتحه، وزعموا أن أصلها الواو، قال ابن سيده: وإنما قلبوا الواو ياء طلب الخفة، قال: وهذا غير قوي. وقال بعضهم: أجمعت العرب على رفع حيث في كل وجه، وذلك أن أصلها حوث فقلبت الواو ياء؛ لكثرة دخول الياء على الواو فقيل: حيث، ثم بنيت على الضم؛ لالتقاء الساكنين، واختير لها الضم ليشعر ذلك بأن أصلها الواو، وذلك لأن الضمة مجانسة للواو)) [٣٦].

---

(31)- ينظر: كتاب سيبويه، أبو بشر عثمان بن قمبر(ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون، ط٢، مكتبة الخانجي، مصر، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م: ٣/ ٢٨٣.

٣/ ٢٨٥.: (32)- لم أقف على قائلة، ينظر: همع الهوامع:٢/ ١٩٠، وكتاب سيبويه

٣/ ٢٨٥.: (33)- لم أقف على قائلة، ينظر: كتاب سيبويه

(34)- همع الهوامع: ٢/ ١٨٧.

(35)- المصدر السابق: ٢/ ١٩٠.

(36)- لسان العرب:٤/ ٢٨٣ ، مادة: (حيث).

وهي كسابقتها في الاختلافِ بين الإعراب والبناءِ على ما نطقت بهِ العربُ، وفيها أربعُ لغات أو لهجاتٍ هي:

١- البناءُ على الضمِ وهو الأصل.

٢- البناءُ على الفتحِ طلبًا للخفة.

٣- البناءُ على الكسرِ نظرًا لالتقاء الساكنين.

٤- الإعرابُ وهي لغةٌ منسوبةٌ إلى لهجةِ قبيلة فقعس دون سائر لغات العرب.

إن علة بناء (حيثُ) مشابهتها الحرف في افتقارها إلى الجملة التي تتمم معناها، فلا يمكنُ استعمالُها إلا مضافةً إلى الجمل؛ أي هي مما يضافُ إلى الجملِ وجوبًا، وفيما يخص علةُ بنائها على الضمّ فذلك متأتي من شبهها بالظروف(قبلُ وبعدُ). والإعرابُ فيها مختصٌ مثلما نسبه سيبويه إلى قبيلة فقعس، فهم فهي عندهم تجري مجرى (من) وتشبه(عند)، ومن ذلك قولهم: أتيتُ من حيثِ أتيتَن، وقد قُرِئ قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٣٧]؛ أي بالكسر في (حيثِ)، ومن الجائز الإعرابُ والبناءُ على الكسر[٣٨]، وأشهر هذهِ اللهجات هو ما نزل به الذكر الحكيم وهو البناءُ على الضمّ، أما اللهجاتُ الباقياتُ فهُنَّ أقلُ انتشارًا.

٣- لَدُنْ

لم يكن الاختلاف في لهجات العرب بعيدًا عن(لَدُن)، فقد تأرجحت بين الإعراب والبناء حالها حال الظروف المختلف فيها كحيثُ وغيرها، وقد وضعت لدُن لابتداء الغاية في الزمان والمكان، وعلةُ البناء شبهها بالحروف أيضًا في لِزوم الاستعمال الواحدِ، أما إعرابُها فهي لغة مشهورة عند قبيلة قيس، نظرًا لشبهها بـ(عند) ، قَرَأَ عَاصِم: ﴿قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن

(37)- سورة الأعراف: ١٨٢، لم أجد هذه القراءة ضمن القراءات المتواترة، أو الشاذة، في حين أنَّ كُلَّ القراءات جاءت بالضمِ مما يدلُّ على أنَّ لغة البناء على الضمَّ هي الأفصح والأشهر ف كلام العرب.

(38)- ينظر: همع الهوامع: ٢/ ١٩٠.

لَّدُنْهُ﴾[٣٩]، بِالْجَرِّ وإشمام الدَّال الساكنة الضَّم[٤٠] وَالْأَصْل من لَدنه بِضَم الدَّال [٤١]. ولا خلاف في عدِّها قرآنًا في كلتا الحالتين.

يتضح مما تقدم أنَّ (لدُن) مبنية، على خلاف لهجة قبيلة قيس التي تعربها، وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّما يدلُّ على أثر اللجة في بلورة النحو العربي وتأصل قواعده، وبالأخص جانب السماع عن العرب.

٤- مَعَ

هو من الأسماء المعربة في أكثر لغات العرب، نظرًا لشبهه بالظرف(عند)إذ يمكن أن يأتي خبرًا أو صفةً أو حالًا أو غيرها، إلا أنَّه أشبه الحرف فلازم وجهًا واحدًا للاستعمال، فهو من الظروف غير المتصرفةِ، دالٌ على الزمان تارة وعلى المكان أخرى، وهو اسمٌ نظرًا لجواز دخول (كان) عليه من ناحية ومن ناحية أخرى جواز قولنا: (معًا)، بالتنوين والتنوين لا يدخل إلا على الاسماء[٤٢]، وفيها لغات هي:

١- الإعرابُ ويكون منصوبًا.

٢- بناؤه على السكون.

٣- لغة ربيعة وهي اسكانه قبل حركة، وكسره قبل سكون[٤٣].

المبحث الثاني: الظواهر اللهجية بين

أولًا: الاعمال والإهمال

الإعمال والإهمال في كلام العرب كثير، وإن كان الأصلُ في الاستعمال الإعمال نظرًا للتأثير الذي تتركه كلمة في أخرى نظرًا لوجود علاقة تجمع بين الكلمتين، وهذا هو الشائع في كلام العرب، ذلك أنَّ كلام العرب قائمٌ في مجمله على نظرية العامل، إذ أنَّ العلاقة بين الوظائف النحوية للكلمات قائمةٌ على تأثير عمل بعضها بالبعض الآخر، وقد أثرت اللهجات العربية في

---

(39)- سورة الكهف: ٢.

(40)- قراءة متواترة عن عاصم في رواية أبي بكر شعبة بن عياش، والبناءُ في لدن أشهر، ينظر: روح المعاني، الألوسي، تح: محمد الآمد، وعمر السلامي، ط١، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ١٩٩٩م، ٣/ ١٢١، و١٥/ ٢٥٦.

(41)- ينظر: همع الهوامع: ٢/ ٢١٩.

(42)- ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٢٢٨.

(43)- ينظر: همع الهوامع: ٢/ ٢٢٨.

الألفاظ من حيثُ الإعمال أو الاهمال، إ١ذا نجد في لغات العرب الاعمال ونجد النقيض من ذلك وهو الاهمال؛ أي ترك العمل في الكلمة نظرًا لوجود عارضٍ ما يعرض لها مما يضطر إلى ترك العمل فيدخلها بذلك الاهمالُ، وقد يعودُ بها إلى الأصل. وفيما يأتي ذِكرٌ لأبرز ملامح هذه الظاهرة مما نطق به العرب وعلى النحو الآتي:

– ليس وما شابهها

ليس فعلٌ غير متصرفٍ، وقد اختلف العلماءُ في الزمن الذي تنفيه، وقد عقد لذلك ابن جني بابًا سماه(تعارض العلل) إذ تناول فيه (ما النافية)، واعملها عند الحجازيين، وإهمالها عند بني تميم، موضحًا أنَّ علة الإعمال شبهها بـ(ليس) عند النفي، وعلة الإهمال شبهها بـ(هل)، ونحوها في الحروف الداخلة على الجمل لمعانٍ ولا تعمل فيه شيئًا، لذا فهي عند سيبويه أقوى قياسًا من لغة الحجاز(٤٤).

وتميمُ تهملها مع (إلا)؛ أي لانتقاض نفيها بـــــ(إلا) وهذا ذهب إليه أبو عَمرو بن العلاء حملًا لها على (ما)، وقد أكد ذلك قائلًا ((حكى أَبُو عَمْرو بن الْعَلَاء أَن لُغَة بني تَمِيم إهمال لَيْسَ مَعَ إِلَّا حملا على مَا كَقَوْلِهِم لَيْسَ الطّيب إِلَّا الْمسك بِالرَّفْع على الإهمال وَلَا ضمير فِيهَا وَقد نازعه فِي ذَلِك عِيسَى بن عمر فَقَالَ لَهُ أَبُو عَمْرو نمت يَا أَبَا عمر وأدلج النَّاس لَيْسَ فِي الأَرْض حجازي إِلَّا وَهُوَ ينصب وَلَا تميمي إِلَّا وَهُوَ يرفع))(٤٥)، ولا خلاف بين النحاة في إعمال (ليس) في تركيبها المعتاد كقوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾(٤٦) ، أما ما أُلحِق بـ(ليس) وهو (ما) وقد أختص بما دَخَلَ عليه إلا أنَّه لم ينزل منزلة جزءٍ منه يعمل فيه؛ فإن لم يكن مختصًا، أو هو مختصٌ إلا أنَّه كلن بمثابة الجزء منه لم يعمل في؛ وعلة ذلك أنَّ الجزء من الشيء لا يعمل في الشيء، و(ما) كما هو معروفٌ حرفٌ من الحروفِ غير المختصةِ، وذكر لها السيوطي شبهان إذ قال: ((وَلها شبهان أَحدهمَا هَذَا وَهُوَ عَام فِيمَا لَا يعْمل من الْحُرُوف وراعاه بَنو تَمِيم فَلم يعملوها وَالثَّانِي خَاص وَهُوَ شبهها بليس فِي كَونهَا للنَّفْي وداخلة على الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر وتخلص الْمُحْتَمل للْحَال كَمَا أَن لَيْسَ كَذَلِك وراعى هَذَا الشّبَه

(44)– ينظر: الخصائص، ابن جني(ت٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار، ط١، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١م: ١/ ١٦٦–١٦٧

(45)– همع الهوامع: ١/ ٤٢٣، وينظر: مغني اللبيب: ١/ ٣٦٨.

(46)– سورة هود: ٨.

أهل الْحجاز فأعملوها عَملهَا فَرفعُوا بهَا الْمُبْتَدَأ اسْـــما لَهَا ونصـــبوا بِهِ الْخَبَر خَبرا لَهَا قَالَ تَعَالَى:﴿مَا هَذَا بشرا﴾[٤٧]))[٤٨].

ويبدو لي أنَّ ما ذكره السيوطي لا يعدو أن يكون تصورًا من النحاة لتبرير ما وضعوا من قواعد وأقيسة؛ لأنَّ اللغة تُؤخذُ سليقةً دون مراعاة لشيء من اعملٍ أو من إهمالٍ، وإنَّ ما ذكره النحاة تبريرًا لقواعدهم ليس سوى لغات سُمِعت عن العرب فحسب. وما يؤكد كلامي ما ذكره الفراء في قوله تعالى:﴿مَا هَذَا بشرا﴾ إذ قال:((نصبت: بَشَراً؛ لأنَّ الباء قد استعملت فِيهِ فلا يكاد أهل الحجاز ينطقونَ إِلَّا بالباء، فلمّا حذفوها أحبُّوا أن يكون لَهَا أثر فيما خَرَجت منه فنصبوا عَلَى ذَلِكَ ألا ترى أن كلّ ما في القرآن أتى بالباء إِلَّا هذا... وأمّا أهلُ نَجدٍ فيتكلمونَ بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا. وهو أقوى الوجهين فِي العربية))[٤٩]، أما ابن هشم فقد قال: ((أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل لَيْسَ بِشُرُوط مَعْرُوفَة نَحْو:﴿مَا هَذَا بشرا ﴾[٥٠]، ﴿مَا هن أمهاتهم﴾[٥١] وَعَن عَاصِم أَنه رفع أمهاتهم على التميمية))[٥٢]. فقد نسبها إلى بني تميم وهذا يدلُّ على أن الاعمال والاهمال في(ما) يعودُ إلى ظواهر لهجية من قبيل ما سُمع عن العرب.

ثانيًا: التباين في الوظيفة

لكل لفظ في العربية رتبة نحوية يشغلها، وهو بهذا يؤثر في تركيب الجملة تبعًا للتباين والاختلاف الحاصل في الوظيفة النحوية، فكان لتعدد اللهجات العربية وتنوعها أثرٌ بارزٌ في الاستعمال الأمر الذي أثر بشكل مباشر في وضع القواعد النحوية، وهذا التباين والاختلاف في اللهجات كان سببًا في تعدد الوظائف التركيبية النحوية ومنها:

١- ضمير الفصل

اختص هذا الضمير بالتوكيد، ويسميه البصريون (ضمر الفصل)، وهو عند الكوفيين(عمادًا)، وفيه شبه من الحرف، وليس له من عمل إعرابي سوى أنَّ من العرب من

---

(47)- سورة يوسف: ٣١.

(48)- همع الهوامع: ١/ ٤٤٧.

(49)- معاني القرآن للفراء: ٢/ ٤٢.

(50)- سورة يوسف: ٢١.

(51)- سورة المجادلة: ٢.

(52)- معني اللبيب: ١/ ٩٩.

يجعل له محلًا من الإعراب، ويأتي بلفظ المرفوع لكنه منفصل مع ضرورة مطابقته لما قبله [٥٣]، ومما جاء فيه ضمير الفصل قراءة الجمهور لقوله تعالى: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾[٥٤]، بنصب الحق، وقراءة الأعمش وزيد بن علي (الحقُّ) بالرفع[٥٥]، وقرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾[٥٦] بالنصب، وقرأ عبد الله، وأبو زيد(الظَّالِمِون) بالرفع[٥٧].

ونقل لنا أبو حيان عن أبي عَمرو الجرمي أنَّ لهجة تميّم جعلُ ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ، فهم يرفعون ما بعده على الخبر، ويستشهد بقول قيس[٥٨]:

نحنُ إلى لَيلَى وأَنتَ تَرَكْتَهَا وَكُنت عَليهَا بِالمَلا أَنتَ أَقْدَرُ

برفع: أقدرُ.

وبني تميم يرفعون الْفَصْـل على الِابْتِدَاء وَمَا بعده خبرًا مُطلقًا ويقرؤون قوله تعالى: ﴿إِن ترني أَنا أقل﴾[٥٩] [٦٠]. وإنَّ إهمال ضـمير الفصـل لا يمكن أن يُنسـب إلى لهجة الحجاز؛ لأنَّه كان شائعًا عند غير بني تميّم، ولم يقتصر عليهم.

٢- الفعلُ والفاعلُ وما ينوبُ عنه

مما هو معلوم أنَّ الفاعل لا يطابق فعله في الأفراد والتثنية والجمع، فهو مفرد في جميع أحواله، إلا أنَّ من العرب من يطابق بين الفعل وفاعله، أو نائبه وهو ما أصطلح عيه بلغة: (أكلوني البراغيثُ)، ولهذه اللغة عدة قراءات منها قوله تعالى:﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[٦١]

---

(53)- ينظر: الانصاف: ١/١٢٣.

(54)- سورة الأنفال: ٣٢.

(55)- ينظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، مطبعة السعادة، ١٣٢٨هـ: ٤/ ٤٨٨.

(56)- سورة الزخرف: ٧٦.

(57)- ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٢٧.

(58)- نسب إلى قيس بن ذريح في محبوبته لبنى بنت الحباب الخزاعية، ينظر: الأغاني، أبو فرج الأصبهاني(ت ٣٦٠هـ)، تح: عبد الستار محمد فراج، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٥م: ٨/ ٢٤٤.

(59)- سورة الكهف:٣٩.

(60)- ينظر: همع الهوامع: ١/ ٢٧٩.

(61)- سورة الانبياء: ٣.

، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[٦٢]، ولم يختلفوا في قراءاتها، وهذا يعني أنَّها لهجة كانت معروفة ومعترف بها في اللغة الفصيحة، إذ لم يختلف القراء جميعًا في القراءتين، وقد ورد عن العرب فيها الكثير من الشواهد منها قول الشاعر[٦٣]:

رَأينَ الغَوانَي الشِيب لاحَ بِعَارِضِي فأعرَضنْ عنّي بِالخُدُودِ النّواضِرِ

وقول ابن قيس الرقيات[٦٤]:

تَولَى قِتَالَ المَـارِقِينَ بِنَـفْسِهِ وَقَـد أَسْلَـمَاهُ مَبعَـدُ وَحَمِـيم

وينسبون هذه اللهجة إلى قبائل طيء، وأزد شنوءة، وبالحارث بن كعب[٦٥]، وطيء من القبائل اليمنية تنسب إلى كهلان، وهي تقطن شمال الحجاز [٦٦].

والأزدُ اليمنية، التي تسكن الحجاز من جهته الجنوبية، أما بالحارث فهم من شمال اليمن.

وذهب الدكتور عبده الراجحي إلى أنَّها مرحلة من مراحل التطور اللغوية في حياة العربية[٦٧].

٣- الاستثناء_ البدل التميمي

المستثنى هو الاسم الذي يقع بعد (إلا)، ويذكر سيبويه أنَّ لهجة الحجاز نصب الاسم بعد (إلا) في الاستثناء المنقطع، وأنَّ بني تميم يتبعونه ما قبل (إلا)، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: ((هذا بابٌ يختار فيه النصب لأن الآخِر ليس من النوع الأول وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حمارا، جاءوا به على معنى ولكن حمارا، وكرهوا أن يُبدلوا الآخِر من الأول، فيصيرَ كأنه من نوعه، فحُمل على معنى ولكن، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم.وأما بنو تميم فيقولون: لا أحدَ فيها إلا حمارٌ، أرادوا ليس فيها إلا حمار،

---

(62)- سورة المائدة: ٧١.

٦٣
( )- البيت مثلما هو منسوب لمحمد بن عبد الله العتبي من ولد عتبة بن أبي سفيان في شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة ،ط١، بيروت – لبنان، ، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧م: ١/ ٤٠٧، وينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٤٧١.

(64)- البيت لعبد الله بن قيس الرقيات ، ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٤٦٩.

(65)- ينظر: معني اللبيب: ٢/ ٣٧، وهمع الهوامع: ١/ ١٦٠.

(66)- ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي، ط١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م: ٢٢٢.

(67)- ينظر المصدر السابق: ٢٢٢.

ولكنه ذكر أحدًا توكيدًا؛ لأن يُعلم أن ليس فيها آدميّ، ثم أبدل فكأنه قال: ليس فيها إلا حمارٌ. وإن شئت جعلته إنسانها)) [٦٨].

ويقول: ((وعلى هذا أنشدت بنو تميم قولَ النابغة الذبياني:

يا دارَ ميّةَ بالعلياء فالسّـندِ أقوَتْ وطال عـــليها سالفُ الأبـدِ
وقفتُ فيها أُصَيلاناً أُسائلها عيّتْ جَـوابًا وما بالرَّبْــعِ مِن أحـدِ
إلا أُوارِيُّ لأيًا ما أبــيّنــهــا والنّؤيُ كالحَوْض بالمَظْلومة الجلَدِ

وأهل الحجاز ينصبون)) [٦٩].

وفي القراءات القرآنية شـواهد من هذا النوع فقد مال القراء إلى لهجة أهل الحجاز فنصـبوا، ومنهم من مال إلا لهجة تميم فأتبع، ومن هذه القراءات قراءتهم بالإجماعِ لقوله تعالى:﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٧٠]، رفعًا، إلا ابن عامر[٧١] فقد قرأ بالنصـــب؛ أي: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾. وقراءة الجمهور لقوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَى* إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾[٧٢]، بنصب الهمزة، وقرأ يحيى بن وثاب(إِلَّا ابْتِغَاءُ) بالرفع[٧٣].

---

(68)- كتاب سيبويه: ١/ ٣١٩.

(69)- المصدر السابق: ١/ ٣١٩-٣٢٠.

(70)- سورة النساء: ٦٦.

(71)- ينظر: الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي(ت ٣٧٧هـ)، تح: علي ناصف النجوي، ود. عبد الفتاح شلبي، الهيأة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م: ٣/ ٢٨١، والنشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري الدمشقي(ت٨٣٣هـ)، تصحيح: علي محمد الصباغ، مصطفى محمد للطباعة والنشر، القاهرة، (د. ت): ٢/ ٢٥٠.

(72)- سورة الليل: ١٩، ٢٠.

(73)- ينظر: البحر المحيط: ٤/ ٤٨٤.

٤- إجراء القولِ مجرى الظنِ

من الظواهر اللهجية ما نجده واضحًا في إجراء القول مجرى الظنِ، وقد نُسِبَ هذا إلى بني سُلَيم مطلقًا[٧٤] فهم يجرون القول مجر ظن واخواتها ومنه قول الشاعر[٧٥]:

مَتى تقولُ القُلُص الرَّواسِمَا يَحْمِلْنَ أُمّ قَاسم وقَاسِمَا

ويذكر أنَّ إعمالـه في لغة سُـــليم من باب الجواز وليس الوجوب[٧٦]. وهذا التباين في الاعمال والاهمال كان لـه أثر بارز في ترســـيخ قواعد اللغة. إذ ان الاختلاف والتباين بين الاعمال والاهمال إن دلَّ على شيء فإنَّما يدلُّ على اختلاف في الأوجه الاعرابية وهو ما نحاول اثباته في هذا البحث.

٥- الحال

مما أجمع عليه النحاة أنّه لا يستعملُ من المصادر حالًا إلا ما قد استعمله العرب، ولا يجوز أن يقاس عليه غيره، إلا أنَّهم جوزوا القياس في أنواعٍ هي:

١- ما وقع بعد(أما) .

٢- إن وقع بعد خبر مقرونًا بـ(أل) بشرط دلالتها على الكمال.

٣- ما وقع بعد خبر يشبّهُ المبتدأ.

وبنو تميم يرفعون المصدر بعد (إما)، فهو جائزٌ في لغتهم إلى جانب ترجيحهم النصب ، فإذا جاء بعد (إما) اسم معرفة فالأرجحُ عند أهل الحجاز رفعه، وهو عند بني تميم واجب الرفع، نحو قولنا: أما العلمُ فعالم؛ أي فهو عالمٌ، ويجوز عند الحجازيين النصب[٧٧].

فقد اعرب المصدر المفرد عند اضافته إلى ضمير يعود على المتقدمٍ حالًا الحال عند الحجازيين ، على حين جاء توكيدًا لما سبقه عند التميميين، نحو: مررتُ بهم ثلاثتهم.

المبحث الثالث: الظواهر اللهجية بين الحذف والاثبات

اثبتت بعض اللهجات العربية الحرف الأخير من الكلمة، أو حركته بينما حذفته لهجاتُ أخرى، وهو ما نقصده هنا؛ أي أنَّنا سنحاول تسليط الضوء على أهم الظواهر اللهجية النحوية

---

(74)-همع الهوامع: ١/ ٥٦٦-٥٦٧.

(75)- البيت لهدبة بن حشرم العذري، ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٤٤٧. وهمع الهوامع: ١/ ٥٦٧.

(76)- ينظر: همع الهوامع: ١/٥٦٩.

(77)- ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٣٠٠.

في لغات العرب ممن أثبت أو حذف الحرف الأخير من الكلمة، أو حذف حركة هذا الحرف، الأمر الذي أضفى سمة التنوع على قواعد النحو العربي لمثل هكذا نوع من أنواع الحذف والاثبات، أي اختلفت القواعد النحوية تبعًا لاختلاف هذه الظواهر اللهجية في الكلمة الواحدة، أو الظاهرة، وهي بذلك تأرجحت بين كثرة الاستعمال وقلته، وقسم منها دخل حيز الإهمال نظرًا لعدم الاستعمال، وسنتناول في هذا المبحث أبرز تلك الظواهر وهي على النحو الآتي:

١ – إمّا العاطفة

من المعروف أنَّ حروف العطفِ تسعة ، منها ما يفيد المشاركة في الحكم وفي الإعراب، وهي ستة أحرف: (الواو، الفاء، ثم، حتى، أو، أم)، أما ما بقي من حروف العطف فلا تشاركه في الحكم وهي كُلٌّ من: (بل، لا، لكن)، وتأتي إما عاطفة إذا تكررت على مذهب البصريين فهم لا يجزون استعمالها عاطفة إلا في حال تكررت[٧٨]، ولابد م نذكر مسألة مهمة هي: أنَّ(إما) تكون للمعاني التي تأتى لها، وأختلف النحاة في كونّها عاطفة أم لا؟ وقد أشار ابن عقيل في شرحه إلى هذا الخلاف[٧٩]، ولا يوجد خلاف بيهم في أنَّ(إما) الأولى لا تأتي عاطفة، فهي تفصل بين العامل والمعمول في نحو قولنا: زارني إما محمد وإما خالد، وإنَّ إما الثانية يمكن حذفها نظرًا لذكر ما يغنى عنها، نحو قولنا: إمّا أن تسعى في الخير وإلا فلا .

وأجاز الفراء اجراءها مجرى(أو) العاطفة، وقد تحذف بكاملها ويستغنى عنها بـ(إلا) أو بـ(أو) ومنه قول الشاعر[٨٠]:

فإما أن تكون أخي بصدقٍ فأعرفَ مِنكَ غَثِي مِن سَمينِي

وإلا فَاطّرحنِـي واتّخِـذنِـي عَـدوا أتَـقِيـكَ وتـتـقِـيـنِي

مما تقدم يتبين أن (إما) شـــكلت ظاهرة لهجية نحوية في لغات العرب فمنهم من أثبتها ومنهم من حذفها واستغنى عن ذكرها.

٢ – الفعل المضارع المؤكد

---

(78)– ينظر: همع الهوامع:٣/ ٢١٠.

(79)– ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٣٤.

(80)– نُسِب للمثقب العبدي في ديوانه :٢١١، ٢١٢، وفي خزانة الأدب: ٧/ ٤٨٩، ولم ينسب في الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩ هـ)، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م:٥٣٢.

يجب فتح آخر المضارع مع نون التوكيد؛ وعلة ذلك أنهما أشبها قولنا: خمسة عشر، ومن العلماء من ذهب إلى أن سبب فتح آخر المضارع المؤكد بالنون هو التقاء الساكنين، وهذا يعني آخر الفعل المضارع بنوعيه الصحيح والمعتل، والنون الأوَّلى .

وإلى هذا أشار الأشموني بقوله: ((وَآخِرَ المُؤَكَّدِ افْتَحْ لما عرفت أول الكتاب أنَّه تركب معها تركيب خمسة عشر، ولا فرق بين أن يكون صحيحًا كَـ (ابْرُزَا) إذ أصله:(ابرزن) بالنون الخفيفة فأبدلت ألفًا في الوقف...(واضربن)، أو معتلًا نحو:(اخشين، وارمين، واغزون)، أمرًا كما مثل، أو مضارعًا نحو:(هل تبرز)، و(هل ترمين)، هذه لغة جميع العرب سوى فزارة فإنَّها تحذف آخر الفعل إذا كان ياء تلي كسرة، نحو(ترمين)، فتقول:(هل ترمِن يا زيد))[٨١]، واستشهد لذلك بقول الشاعر[٨٢]:

لا تتبعن لوعة إثري ولا هلعا ... "وَلاَ تُقَاسِنَّ بَعْدِي الهَمَّ وَالجَزَعَا

وحذف الياء من آخر الفعل المضارع إذا جاءت بعد كسر لهجة فزارة، وهو ما ذكره ابن هشام بقوله: ((وَالْجَمَاعَة يأبون هَذَا لِأَن الْقسم إِنَّمَا يُجَاب بِالْجُمْلَةِ ويروون لتغنن بِفَتْح اللَّام وَنون التوكيد وَذَلِكَ على لُغَة فَزَارَة فِي حذف آخر الْفِعْل لأجل النُّون إِن كَانَ يَاء تلِي كسرة)) [٨٣]، فهم يقولون في نحو: ابكينّ: ابكِنَّ؛ أي بحذف الياء.

أما الكوفيون فقد أجازوا حذف ياء المضارع إذا تلاها الفتح نحو: أسعِنَّ يا ليلى ؛ أي بحذف الياء. ومنهم من ذهب إلى أنَّها لغة قبيلة طيء[٨٤]. وفي لغات أخرى تأتي بإثبات الياء مفتوحة؛ أي: ابكيَنَ. هذا الاختلاف الحاصل في لهجات العرب ما بين الحذف والاثبات، والفتح والكسر كان له أثر مباشر في ارساء اصول وقواعد النحو العربي نظرًا لاختلاف لغات العرب.

٣- خبر لا النافية للجنس

من المعلوم أنَّ لغة العرب تميلُ في أغلبها إلى عدم ذكر خبر لا النافية للجنس؛ أي حذفه، وهو بمثابة قاعدة أُلصقت باستعمال لا النافية للجنس، فالقليلُ في الاستعمال إثبات خبرها، والعلةُ في ذلك الحذف وعدم الاثباتِ بحسب ما ذكره النحاة أنَّ لا النافية للجنس وما دخلت عليه بمثابة

---

(81)- شرح الأشموني: ٣/ ١٢٤.

(82)- نسب البيت لمحمد بن يسير في همع الهوامع: ٢/ ٧٩، وينظر: شرح الأشموني: ٣/١٢٤.

(83)- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت – صيدا، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م: ٢/ ١٦٣.

(84)- ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٢٧٨.

جواب عن الاستفهام، ولا يخفى علينا ما يلحق الجواب من حذف للاختصار الذي هو سمة بارزة من سمات اللغة العربية التي تميل الى الايجاز والاختصار، ذلك لأنَّ العرب تكتفي بالجواب بكلمتي الجواب(لا ، أو نعم)، أما ما يليها من جملة فتحذف اختصارًا، وهذه اللغة شائعة عند أهل الحجاز وملتزمة عند بني تميم وقبيلة طيئ، فالحجازيون يحذفون الخبر في نحو قولنا: لا حول ولا قوة إلا بالله، وفي نحو: لا الله إلا الله؛ أي أن الحذف عندهم كثير مع وجود إلا في سياق لا النافية للجنس، وقد نُسِبَ إلى تميم التزام الحذف مطلقًا سواء دخلت (إلا) أم لم تدخل، وغلطه ابن مالك إذ قال:

((وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه ظهر

فإذا دل دليل على خبر(لا) النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين، وكثر حذفه عند الحجازيين، ومثاله أن يقال: هل من رجل قائم؟، فتقول: (لا رجل)، وتحذف الخبر – وهو قائم – وجوبا عند التميميين والطائيين، وجوازا عند الحجازيين، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور، كما مثل، أو ظرفا أو جارًا ومجرورًا، نحو أن يقال: هل عندك رجل؟ أو هل في الدار رجل؟ فتقول:(لا رجل) فإن لم يدلّ على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع)) [٨٥].

يتضح مما تقدم أنَّ حذف خبر لا النافية للجنس ملتزمٌ في لغتي تميم وطيء، وغالبٌ في لغة الحجاز، وهذا التنوع في لهجات العرب أثر بشكل كبير في تقعيد اللغة وارساء نحوها، فالقول بجواز الحذف امتناعه بحسب لغات العرب يؤثر في الإعراب وهو بالتالي هو عامل مؤثر في إثراء النحو العربي نظرًا لوجود مثل هكذا تباين واختلاف في اللهجات العربية.

الخاتمة:

يمكن أن نجمل ما وصل إليه البحث بالآتي:

١. إن ما تعدد اللهجات العربية وتباينا أثرى النحو العربي من حيثُ تعدد وتنوع قواعده النحوية.
٢. إنَّ ما تكلمت ونطقت بهِ العرب هو العِلةُ الحقيقيةُ في منع الاسم من الصرف؛ وليس ما أعتل به النحاةُ تسويغًا للمنع.
٣. من اللهجات العربية ما يمكن أن نضعه نحويًا تحت باب تنوع علامات الإعراب والبناء، أو يمكن أن نسميه ما بين الإعراب والبناء، وقد برزت فيه ظواهر لهجية متعددة منها:

(85)– شرح ابن عقيل: ١/ ٤١٣.

المثنى، وجمع المذكر السالم، والاسماء الموصولة وغيرها، فكان دور اللهجة واضحًا فيها إلى حدٍ كبير.

٤. من اللهجات أيضًا ما يمكن وضعه تحت عنوان الحذف والإثبات فقد تحذف بعض الألفاظ أو تثبت نتيجة لعامل لهجي منسوب إلى لغة أو لهجة معينة، ومن ذلك حذف خبر لا النافية للجنس إن لم يدلّ عليه دليل على لغة بني تميّم، وهذه ظاهرة لهجية بارزة فيه.

٥. من اللهجات العربية أعملت أو أهملت بعض الألفاظ أمثال إعمال ليس أو إهمالها مع (إلا)، وقد نُسِب الإهمال إلى بني تميم، ومنها أيضًا (ما) العاملة عمل (ليس)، فقد مُنح اللفظُ في بعض الأحيان وظيفته على لغة بعينها، ومنح وظيفة أخرى في لهجة أخرى أمثال ضمير الفصل الذي جعلوا له محلًا مثلما هو الحالُ في لهجة بني تميّم. ومنه أيضًا تثنية وجمع الفعل ليطابق الفاعل على لغة (أكلوني البراغيثُ)، وقد نُسِبت هذه اللغة إلى قبائل طيء وأزد شنوءة، وبالحارث بن كعب، ومنها أيضًا البدل التميمي في الاستثناء وغير كثير.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح: د. رجب عثمان، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.

٢. الأغاني، أبو فرج الأصبهاني(ت ٣٦٠هـ)، تح: عبد الستار محمد فراج، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٥م.

٣. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس(ت ٣٣٨هـ)، تح: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٨م.

٤. إعراب القراءات الشواذ، العكبري، تح: محمد السيد عزوز، ط١، عالم الكتب، بيروت– لبنان، ١٩٩٦م.

٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، دار إحياء التراث العربي، مطبعة مصطفى محمد، دار الجيل،١٩٨٢م.

٦. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، مطبعة السعادة، ١٣٢٨هـ.

٧. تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة الدينوري(ت٢٧٦هـ)، تح: السيد أحمد صقر، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨١م.

٨. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩ هـ)، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.

٩. حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد الصبا(ت١٠٢٦هـ)، تح: محمود الجيل، ط١، مكتبة الصفا، القاهرة، ٢٠٠٤م.

١٠. الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تح: علي ناصف النجوي، ود. عبد الفتاح شلبي، (د. ط)، الهيأة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م.

١١. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، (د.ت).

١٢. الخصائص، ابن جني(ت٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار، ط١، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١م.

١٣. روح المعاني، الألوسي، تح: محمد الآمد، وعمر السلامي، ط١، دار احياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ١٩٩٩م.

١٤. سر صناعة الإعراب، ابن جني تح: مصطفى السقا، ومحمد الزفراف، وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، دار إحياء التراث العربي،١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م.

١٥. ديوان رؤبة بن عبد الله بن العجاج التميمي(ت ١٤٥هـ)، تح: وليم بن الورد البروسى، دار ابن قتيبة، ط١، الكويت، (د. ت).

١٦. ديوان شعر اللمثقب العبدي ، تح: حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، (د. م)، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

١٧. ديوان شعر المتلمس الضبي، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تح: حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، (د. م)، ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.

١٨. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل(ت٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، مطبعة اوفسيت منير، بغداد، ١٩٨٦م.

١٩. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: نور الدين علي بن محمد الأشموني(ت ٩٢٩هـ) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

٢٠. شرح التسهيل، ابن مالك، تح: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

٢١. شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت ٩٠٥هـ) تح: محمد باسل عيون السود، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦م.

٢٢. شرح الكافية، رضي الدين الاستراباذي، تصحيح يوسف حسن عمر، جامعة فار يونس، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٢٣. الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس(ت٣٩٥هـ) تح: احمد حسن بسج، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ١٩٩٧م.

٢٤. فقه اللغة، مناهله ومسائله، محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، ط١، بيروت، ١٤٣٠هـ– ٢٠٠٩م.

٢٥. كتاب سيبويه، أبو بشر عثمان بن قمبر(ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون، ط٢، مكتبة الخانجي، مصر، ١٤٠٢هـ –١٩٨٢م.

٢٦. كتاب شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، لمحمد حسن شراب،

٢٧. لسان العرب، ابن منظور ، ط٤، دار صادر بيروت– لبنان، ٢٠٠٥م.

٢٨. اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبد الراجحي،ط١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٩. اللهجات العربية – لهجة قبيلة أسد، د. علي ناصر غالب، ط١، عمان – الأردن، ١٤٣١هـ– ٢٠١٠م.

٣٠. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى(ت ٢١٠هـ)، تح: محمد فؤاد سنركين، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م.

٣١. معاني القرآن، أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تح: عبد الفتاح اسماعيل شلبي، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢م.

٣٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت – صيدا، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣٣. المنصف ابن جني(ت٣٩٢هـ) تح: ابراهيم مصطفى، ط١، البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٤م.

٣٤. النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري الدمشقي(ت٨٣٣هـ)، تصحيح: علي محمد الصباغ، مصطفى محمد للطباعة والنشر، القاهرة، (د. ت).

٣٥. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت).

المصادر باللغة الانكليزية

1. Irtisaf al-Dharb from Lisan al-Arab, Abu Hayyan al-Andalusi, ed.: Dr. Rajab Othman, 1st edition, Al-Khanji Library, Cairo, 1998 AD.

2. Al-Aghani, Abu Faraj Al-Asbahani (d. 360 AH), edited by: Abdul Sattar Muhammad Farraj, House of Culture, Beirut, 1955 AD.

3. The Parsing of the Qur'an, Abu Jaafar al-Nahhas (d. 338 AH), ed.: Dr. Zuhair Ghazi Zahid, Al-Ani Press, Baghdad, 1978 AD.

4. Parsing the Strange Readings, Al-Akbari, ed.: Muhammad Al-Sayyid Azouz, 1st edition, Alam Al-Kutub, Beirut - Lebanon, 1996 AD.

5. Fairness in Issues of Disagreement between Basra and Kufan Grammarians, Abu Al-Barakat, ed.: Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, 4th edition, Dar Ihya' al-Tarath al-Arabi, Mustafa Muhammad Press, Dar al-Jeel, 1982 AD.

6. Al-Bahr Al-Muhit, Abu Hayyan Al-Andalusi, Al-Saada Press, 1328 AH.

7. Interpretation of the Problem of the Qur'an, Ibn Qutaybah Al-Dinouri (d. 276 AH), ed.: Al-Sayyid Ahmed Saqr, 3rd edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1981 AD.

8. Al-Jinna Al-Dani fi Huruf Al-Ma'ani, Al-Hasan bin Qasim Al-Muradi (d. 749 AH), ed.: Fakhr al-Din Qabawa, and Muhammad Nadim Fadel, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1413 AH - 1992 AD.

9. Hashiyat al-Sabban on Sharh al-Ashmouni, Muhammad al-Sabban (d. 1026 AH), ed.: Mahmoud al-Jil, 1st edition, Al-Safa Library, Cairo, 2004 10. The argument fi the reasons for the seven readings, Abu Ali Al-Farsi (d. 377 AH), edited by: Ali Nassif Al-Najwi, and Dr. Abdel Fattah Shalabi, (Dr. I), Egyptian Book Authority, Cairo, 1983 AD.

10. The argument fi the reasons for the seven readings, Abu Ali Al-Farsi (d. 377 AH), edited by: Ali Nassif Al-

Najwi, and Dr. Abdel Fattah Shalabi, (Dr. I), Egyptian Book Authority, Cairo, 1983 AD.

11. The Treasury of Literature and the Heart of the Door of Lisan Al-Arab, Abdul Qadir bin Omar Al-Baghdadi (d. 1093 AH), edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun, Modern Arabic Press, Cairo, (d. T.).

12. Al-Khasāsīs, Ibn Jinni (d. 392 AH), edited by: Muhammad Ali Al-Najjar, 1st edition, Egyptian General Book Authority, Cairo, 1991 AD.

13. Ruh al-Ma'ani, Al-Alusi, ed.: Muhammad al-Amad and Omar al-Salami, 1st edition, Arab Heritage Revival House, Beirut, Lebanon, 1999 AD.

14. The Secret of the Syntax Industry, Ibn Jinni, edited by: Mustafa Al-Saqqa, Muhammad Al-Zafraf, Ibrahim Mustafa, and Abdullah Amin, ed., Mustafa Al-Babi Al-Halabi Press, Arab Heritage Revival House, 1954 AD.

15. Diwan Ru'bah bin Abdullah bin Al-Ajaj Al-Tamimi (d. 145 AH), ed.: William bin Al-Ward Al-Brusi, Dar Ibn Qutaybah, 1st edition, Kuwait, (ed.).

16. The collection of poetry by Al-Lamthaqab Al-Abdi, edited by: Hassan Kamel Al-Sayrafi, League of Arab States, Institute of Arabic Manuscripts, (Dr. M), 1391 AH - 1971 AD.

17. The poetry collection of Al-Mutalams Al-Dhabi, narrated by Al-Athram and Abu Ubaidah on the authority of Al-Asma'i, edited by: Hassan Kamel Al-Sayrafi, League

of Arab States, Institute of Arab Manuscripts, (D. M.), 1390 AH - 1970 AD.

18. Explanation of Ibn Aqeel on the Alfiyyah of Ibn Malik, Ibn Aqeel (d. 769 AH), edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, 2nd edition, Offset Munir Press, Baghdad, 1986 AD.

19. Al-Ashmouni's commentary on Ibn Malik's Alfiyyah: Nour al-Din Ali bin Muhammad al-Ashmouni (d. 929 AH), edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut, 1st edition, 1995 AD.

20. Sharh al-Tashil, Ibn Malik, edited by: Muhammad Abd al-Qadir Atta and Tariq Fathi al-Sayyid, 1st edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1422 AH - 2001 AD.

21. Explanation of the declaration on clarification: Khalid bin Abdullah bin Abi Bakr Al-Azhari (d. 905 AH), edited by: Muhammad Basil Ayoun Al-Aswad, 2nd edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 2006 AD.

22. Sharh al-Kafiya, Radhi al-Din al-Istarbadi, edited by Youssef Hassan Omar, Far Yunis University, 1398 AH - 1978 AD.

23. Al-Sahbi in the jurisprudence of language, Ahmed bin Faris (d. 395 AH), ed.: Ahmed Hassan Basaj, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1997 AD.

24. Philology, its aspects and issues, Muhammad Asaad Al-Nadri, Al-Maqtabah Al-Asriyah, 1st edition, Beirut, 1430 AH - 2009 AD.

٢٥ .The Book of Sibawayh, Abu Bishr Uthman bin Qambar (d. 180 AH), ed.: Abdul Salam Haroun, 2nd edition, Al-Khanji Library, Egypt, 1402 AH - 1982 AD.

2٦. The book explaining the poetic evidence in the most grammatical books, by Muhammad Hassan Sharab,

2٧. Lisan al-Arab, Ibn Manzur, 4th edition, Dar Sader, Beirut - Lebanon, 2005 AD.

2٨. Arabic dialects in Qur'anic readings, Dr. Abdul Rajhi, 1st edition, Al-Ma'arif Library, Riyadh, 1420 AH - 1999 AD.

2٩. Arabic dialects - dialect of the Asad tribe, Dr. Ali Nasser Ghaleb, 1st edition, Amman - Jordan, 1431 AH - 2010 AD.

٣٠. Metaphor of the Qur'an, Abu Ubaida Muammar bin Al-Muthanna (d. 210 AH), edited by Muhammad Fouad Senerkin, 2nd edition, Al-Resala Foundation, Beirut, 1981 AD.

3١. Meanings of the Qur'an, Abu Zakaria Al-Farra (d. 207 AH), edited by: Abdel Fattah Ismail Shalabi, Egyptian General Book Authority, Cairo, 1972 AD.

3٢. Mughni al-Labib on the Books of Arabs, Ibn Hisham al-Ansari, edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-

Hamid, Al-Maktabah al-Asriyah, Beirut - Sidon, 1407 AH - 1987 AD.

٣٣. Al-Munsif Ibn Jinni (d. 392 AH), edited by: Ibrahim Mustafa, 1st edition, Al-Babī al-Halabi, Egypt, 1954 AD.

٣٤. Al-Nashr fi Al-Qira'at Al-Ashr, Muhammad bin Al-Jazari Al-Dimashqi (d. 833 AH), Correction: Ali Muhammad Al-Sabbagh, Mustafa Muhammad Printing and Publishing, Cairo, (d. T.).

٣٥. Hama' al-Hawa'i' Sharh Jum' al-Jawa'i', Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Abd al-Hamid Hindawi, al-Maktabah al-Tawfiqiyya, Egypt, (d.d.).